

مهارات بحثية 1 – الأسبوع الرابع

الرضا الرقمي بمعالجة البيانات الشخصية: دراسة مقارنة

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



أولاً: تحديد موقع مشكلة البحث في الدراسة

تحت عنوان فرعي واضح بعنوان "مشكلة البحث"، يطرح الباحث إشكالية دراسته، ويعرض من خلالها عدداً من التساؤلات القانونية المرتبطة بمفهوم "الرضا الرقمي" بوصفه أحد أبرز آليات حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي.

وقد جاء الطرح متسقاً مع طبيعة البحوث القانونية، التي لا تكتفي بإشكالية واحدة، بل تتوسع لتحديد أوجه القصور والجدل القانوني والعملي حول المفهوم محل الدراسة. وهذا ما فعله الباحث من خلال تفكيك المشكلة إلى محاور تحليلية متعددة تعكس تعقيدات هذا المفهوم المستحدث.

ثانياً: تحليل مضمون مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الدراسة في غياب تأصيل قانوني شامل وواضح لمفهوم الرضا الرقمي في القانون المصري، مقارنةً بالتجارب الدولية، خاصة في التشريع الأوروبي. وقد أشار الباحث إلى أن هذا المفهوم – رغم أنه أصبح حجر الزاوية في تنظيم العلاقة بين الأفراد والجهات التي تعالج بياناتهم – ما زال محاطاً بالغموض من نواحٍ عديدة.

ثانياً: تحليل مضمون مشكلة البحث

فمن ناحية، يُطرح التساؤل حول ما إذا كان الرضا الرقمي يشترط شكلاً معيناً أو صيغة إلكترونية محددة؟ وهل يكفي الضغط على زر أو تفعيل خيار ضمني ليعتدّ بهذا الرضا قانوناً؟

ومن ناحية أخرى، يبرز التساؤل حول أهلية الشخص المانح للرضا: هل يحق للقاصر أن يُعبّر عن إرادته إلكترونياً؟ وهل تُشترط موافقة الولي أو الوصي في هذه الحالات؟

كما يتطرق الباحث إلى إمكانية العدول عن الرضا الرقمي بعد منحه، ومتى يكون ذلك مشروعاً أو محظوراً؟ وما مدى إلزامية الرضا الرقمي عندما يتم من خلال أدوات أو أنظمة ذكية (كالذكاء الاصطناعي أو خوارزميات المعالجة الذاتية)؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تُشكّل نواة الإشكالية البحثية التي تسعى الدراسة إلى تحليلها في ضوء تطورات البيئة الرقمية وسرعة التغيرات القانونية والتقنية.

ثالثاً: الطريقة التي صيغت بها مشكلة البحث

اعتمد الباحث في صياغته لمشكلة البحث على الطريقة التحليلية التعددية، وهي من أبرز طرق صياغة المشكلات في الدراسات القانونية. تتمثل هذه الطريقة في عدم الاقتصار على سؤال إشكالي واحد، بل صياغة المشكلة في شكل حزمة من التساؤلات المرتبطة جوهرياً ببعضها، بحيث تشكل في مجموعها "المشكلة الرئيسية" للدراسة.

وتُعد هذه الطريقة ملائمة تماماً لطبيعة الموضوع، نظرًا لتشعب أبعاده بين ما هو مفاهيمي (تعريف الرضا)، وما هو تطبيقي (وسائل إثباته)، وما هو فقهي (الأهلية وشروط القبول القانوني)، وما هو مقارن (الفروق بين النظم القانونية المختلفة).

كما لجأ الباحث إلى التدرج المنهجي في عرض التساؤلات، بحيث يبدأ من التساؤل المفاهيمي – "ما المقصود بالرضا الرقمي؟" – ثم ينتقل إلى الأبعاد القانونية والعملية، مثل "ما شروط صحته؟ ما معايير قبوله؟"، ثم أخيراً إلى مشكلات التطبيق القضائي والعملي له، وهي استراتيجية جيدة لتوسيع أفق البحث دون فقدان التماسك الموضوعي.

رابعاً: الترابط بين المشكلة وسياق الدراسة

ما يُحسب للباحث أنه لم يطرح مشكلة البحث بمعزل عن السياق المعرفي والتشريعي. فقد مهّد لمشكلته بمقدمة وافية عرض فيها تحوّل العلاقات القانونية من الشكل التقليدي إلى الرقمي، وبيّن كيف أصبحت البيانات الشخصية عرضة للاستغلال من قِبل جهات متعددة. كما أشار إلى أن "الرضا" - بوصفه ركيزة أساسية للشرعية - لم يواكب هذا التحوّل الرقمي على مستوى التشريع بالقدر الكافي. وهكذا، جاء طرح المشكلة منسجماً مع الواقع الرقمي الذي يتطلب إعادة تأهيل المفاهيم القانونية التقليدية، وعلى رأسها "الرضا" بوصفه وسيلة التعبير عن الإرادة في إطار معالجة البيانات.

خامسا: السمات العلمية والإيجابيات في صياغة المشكلة

من الناحية العلمية، نجح الباحث في صياغة مشكلة مركبة تشمل الأبعاد التالية:

1. **الإطار النظري – المفاهيمي:** تعريف الرضا الرقمي كحق قانوني له طبيعة خاصة في البيئة الرقمية، وتمييزه عن الرضا التقليدي.
2. **الإطار التشريعي – التنظيمي:** تسليط الضوء على قصور أو غموض القوانين المصرية في تأطير الرضا الرقمي، مقارنةً باللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR).
3. **الإطار العملي – التطبيقي:** مناقشة التحديات الواقعية في إثبات هذا الرضا، وحدود العدول عنه، ومتى يُعتبر صحيحًا أو باطلاً.
4. **الإطار المقارن:** مقارنة بين النظامين المصري والفرنسي، مع الإشارة إلى المفاهيم المقابلة في القانون الأوروبي.

سادسا: ملاحظات نقدية على صياغة المشكلة

ورغم ما سبق من إيجابيات، إلا أن صياغة مشكلة البحث لم تخلُ من بعض الملاحظات، منها:

1. غياب الصياغة المركزية الموحدة؛ لم تُعرض المشكلة في هيئة سؤال إشكالي مركزي جامع مثل: "إلى أي مدى يُشكّل الرضا الرقمي آلية فعالة لحماية البيانات الشخصية في القانون المصري مقارنة بالتشريعات الأوروبية؟"
2. عدم ربط واضح بين المشكلة والأهداف والفرضيات؛ فقد طُرحت المشكلة بشكل منفصل عن الأهداف والمنهجية، وكان يُفضل دمجها في تسلسل علمي محكم، يربط بين الإشكالية وأدوات الدراسة.
3. طغيان العرض القانوني على البعد الواقعي؛ كان بالإمكان تعميق الطرح عبر الإشارة إلى حالات واقعية أو قضايا منظورة أمام المحاكم تتعلق بالرضا الرقمي، لتجسيد المشكلة عملياً وليس فقط نظرياً.

الخاتمة

تُعد مشكلة البحث المطروحة في هذه الدراسة من المشكلات القانونية الحديثة، التي تعكس التحدي بين تطور التقنية وتراخي التشريع في ملاحقتها. وقد نجح الباحث في تفكيك المشكلة إلى عناصر جوهرية تُشكل أسس البحث والتحليل القانوني المقارن.

صياغة المشكلة اعتمدت على الطريقة التحليلية التعددية، وركزت على الجوانب الجوهرية لمفهوم الرضا الرقمي. كما أظهرت فهماً عميقاً للأبعاد الفقهية والتشريعية المرتبطة بالموضوع، رغم بعض الملاحظات المتعلقة بالشكل والمنهجية.

إن طريقة عرض المشكلة تُظهر نضجاً بحثياً ووعياً بالتحولات القانونية المعاصرة، مما يُمهد لبناء دراسة رصينة تدفع بالنقاش القانوني نحو تطوير أدوات حماية فعالة للبيانات في الفضاء الرقمي.

المرجع

الدمياطي, ت. م. (2022). الرضا الرقمي بمعالجة البيانات

الشخصية: دراسة مقارنة. Retrieved from

[file:///C:/Users/bg/Downloads/Digital+Consent+to+the+Processing+of+Personal+Data +A+Comparative+Study%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/bg/Downloads/Digital+Consent+to+the+Processing+of+Personal+Data+A+Comparative+Study%20(1).pdf)



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

